المحاضرة الرابعة :

التنظيم لاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني

المقدمة

I. **التنظيم الزراعي في الجزائر أثناء العهد العثماني**

II. **التنظيم الصناعي في الجزائر أثناء العهد العثماني**

III. **التنظيم التجاري في الجزائر أثناء العهد العثماني**

التنظيم الاقتصـــادي في الجـزائر خلال العهـــد العثماني

المقدمة

ارتبطت الجزائر بالدولة العثمانية منذ سنة ١٥١٥م بعدما ألحقت رسميا بإسطنبول، وبموجب ذلك تم تعيين خير الدين كأول حاكم عثماني للجزائر، وبذلك شكلت مرحلة التواجد العثماني في الجزائر والتي فاقت ثلاث قرون مرحلة تاريخية هامة لما حملته من أحداث وتطورات في مختلف الجوانب وبخاصة الجانب الاقتصادي، و لقد ساعد على ذلك تعدد الفئات الاجتماعية ولاسيما و أن كل فئة من هذه الفئات اختصت في تنظيم اقتصادي معين وكان وراء اختيارنا لهذا الموضوع ميولنا الشخصي لدراسة الجانب الاقتصادي للمجتمع الجزائري في الفترة العثمانية بالإضافة لذلك الرغبة في معرفة طبيعة النشاط الاقتصادي الذي كانت تمارسه هذه الفئات الاجتماعية

I. التنظيم الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني

أولا : نظام ملكية الأراضي

١-الملكية الخاصة:

يستغلها أصحابها مباشرة، ولا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى فريضتا العشر والزكاة وقد كان هذا النوع من الملكية منتشرا في المناطق الجبلية مثل منطقة الأوراس والقبائل، كما أن هناك بعض الحضر الذين يملكون بعض الأجنة والأحواش بضواحي المدن التي كانوا يستغلونها بواسطة الخماسين[i]

٢- ملكية الدولة أو البايلك:

هي الأراضي التابعة للدولة وتسمى بالعزل، وغالبا ما كانت تصادر من القبائل

الثائرة ويحق للحكام التصرف فيها، و أغلبها تم إلحاقها بسجل البايلك عن طريق المصادرة والشراء، وأغلب أراضي البايلك توجد بمنطقة دار السلطان وجهات وهران وقسنطينة.

٣-الملكية المشاعة:

هي أراضي العرش التي يستغلها كافة أفراد القبيلة كل حسب طاقته وتعرف بالسبيقة في الناحية الوهرانية وبالعرش في جهات الجزائر الوسطى والشرقية.

١-أراضي الوقف :

هي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية، وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعديه.

٥-الأراضي الموات :

وهي الأراضي التي تركت بدون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة[ii]

ثانيا:المحاصيل الزراعية:

لقد ساعد تنوع التضاريس والمناخ وخصوبة التربة على وفرة كل أنواع المحاصيل الزراعية فكانت كل منطقة مختصة في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل الزراعية.

ومن بين هذه **المنتجات الزراعية نذكر:**

١- زراعة الحبوب :

كان القمح يأتي على رأس المحاصيل الزراعية في الجزائر، لأنه كان يمثل على شكل خبز أو كسكسي المصدر الأساسي لغذاء السكان، وقد اختلفت نوعيتها من جهة إلى أخرى، إذ كانت مناطق الأطلس التلي والهضاب الداخلية تنتج نوعا جيدا منها يعرف بالبليوتي أو القمح الصلب، أما المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة فكانت تنتج قمحا منحط النوعية، وذلك لنوعية التربة وارتفاع الرطوبة ونسبة التساقط ولقد كان مردود القمح يتراوح ما بين ثمانية واثنا عشر قنطارا في الهكتار الواحد، أما الشعير فكان يزرع في الأراضي الأقل جودة، ويصل مردوده إلى

تسعة عشر قنطارا تقريبا ولقد كانت زراعة الحبوب تنتشر حول مدينة قسنطينة وفي جهات غريس وقلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان والتيطري والهضاب العليا بقسنطينة.

٢-الأشجار المثمرة :

كالتين والزيتون والبرتقال والعنب والخوخ وحب الملوك "الكرز "والمشمش وغيرها تحسنت زراعتها بفضل جهود الأندلسيين، حيث اشتهرت نواحي برشك بإنتاج نوع جيد من التين، واختصت فحوص شرشال والقليعة بزراعة التوت الأبيض والأسود الذي يستعمل لتغذية دودة الحرير، وانتشرت مزارع البرتقال وحقول العنب حول البليدة والجزائر، وانتشرت زراعة الزيتون بنواحي عنابة .

٣-الزراعات الأخرى:

تشمل شتى أنواع الخضروات والبقول كالبصل والثوم واللفت والجزر واللوبيا والخيار والسلاطة والبطاطا والبطيخ والدلاع والفقوس والباذنجان والبسباس، وتمارس فلاحتها بصفة مكثفة في أحواض الأودية والبساتين المسقية على الساحل، وفي المناطق الداخلية والجبلية، وفي الواحات الصحراوية ذات الموارد المائية الكافية .

بالإضافة إلى المنتجات الزراعية الصناعية كالقطن والكتان والعسل والشمع والتبغ

ثالثا :تربية الحيوانات (الثروة الحيوانية)

توجه أغلب السكان إلى تربية الحيوانات لأنها حرفة تلائم عدم الاستقرار، وتمكن أهل الريف من التهرب من الضرائب الفادحة التي كان يفرضها الأتراك على المزارعين، وتتمثل هذه الحيوانات في الأغنام والأبقار والماعز والخيول والإبل والنحل، حيث كان عدد الأغنام يصل أحيانا إلى سبعة أو ثمانية ملايين رأس مما يدل على أن البلاد كانت تنتج كميات كبيرة من اللحوم والأصواف والجلود أما

الأبقار فقد شكلت المصدر الرئيسي لرأس مال الأهالي لأنهم لا يستهلكون في الغالب إلا الأغنام، فحين امتازت بعض المناطق بتأصيل الخيول مثل قبائل بني اليعقوبية وبني أنجاد وسكان جنوب وهران وسهول وادي الشلف، فضلا عن الإبل التي كانت متوفرة في الجنوب، وكانت تنتج الوبر الذي تصنع منه الخيام وبعض الملابس المحلية كالبرنوس والقشبية، والماعز التي كانت ترعى في الجبال الوعرة والتضاريس والهضاب العليا

II. التنظيم الصناعي في الجزائر خلال العهد العثماني:

١-الصناعة الحربية والتحويلية:

من الصناعات الحربية الأكثر رواجا هي صناعة السفن التي شجع عليها نشاط

البحرية الجزائرية وتطور عمليات الغزو البحري، وقد كانت أغلب مراسي الجزائر تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن و القوارب وأهمها مراسي الجزائر وشرشال وجيجل وعنابة ولم تكن صناعة السفن مقصورة على نوع واحد بل تعددت أنواعها وأشكالها، فجزء منها كان يصنع في الموانئ الجزائرية أو يتم الاستيلاء عليه في عرض البحر من الأعداء، والجزء الآخر يشترى من الخارج أو في شكل هدايا من الدول الإسلامية، وقد أوكلت صناعة السفن للعثمانيين الذين كانوا يستعينون بخبرة الأوربيين الأحرار والأسرى والأندلسيين والأهالي[iii]

٢-الصناعة النسيجية والجلدية:

تطورت الصناعة النسيجية على أيدي الأندلسيين الذين توارثوا الأساليب الفنية لصناعة الزرابي والأقمشة والشاشية والمخمل "القطيفة، حيث كانت أجود الزرابي تنسج في قلعة بني راشد، في حين اختصت قسنطينة بنسج الحياك أما البرانس فكانت تنسج في قبائل بني عباس وبني عيدل وزمورة وبني ورثيلان، إلا أن أجودها

كان ينسج في القبائل الصحراوية، واشتهرت معسكر هي الأخرى بصناعة البرانس السوداء ذات اللون الطبيعي أما القشابية)أو الجلابية فاشتهرت بها منطقة الأوراس والهضاب العليا، وتقوم هذه الصناعة على حرفة الطرز والزخرفة النسيجية بالألوان المختلفة و الصناعات النسيجية أيضا الشالات والمناديل والأحزمة والعمائم والقماش الذي يطرز بالذهب ويرتبط بصناعة النسيج صناعة الملابس والتي اشتهرت بها كل من البليدة ودلس وبوسعادة .

بالإضافة إلى الصناعة النسيجية نجد الصناعة الجلدية، وأبرز منتوجاتها تتمثل في
صناعة الأحذية والدباغة حيث كان يوجد ٨٨ مصنع لدباغة الجلود بمدينة قسنطينة و٥٩٩ معملا للأحذية) ، كما كان يصنع من مادة الجلد محافظ للأوراق والنقود، وكانت محكمة الصنع مطروزة بالذهب والفضة وأيضا يصنع منه لوازم الخيول كالسروج والألجمة التي عرفت رواجا لدى بعض القبائل لاهتمامها الكبير بتربية الخيول، فهناك قبائل تملك ثلاثمائة أو أربعمائة رأس خيل .

٣-الحرف اليدوية والمهن التقليدية:

انتظم أصحاب الحرف بمدينة الجزائر وباقي المدن الجزائرية لاسيما الحواضر التي
نالت شهرة عريضة في مجال النشاط الحرفي مثل تلمسان وقسنطينة في جماعات خاصة بهم حيث كانوا يجتمعون في سوق واحد أو شارع واحد، ويشرف عليه مسؤول يسمى الأمين ويزاول مجموع الأمناء نشاطهم تحت سلطة شيخ البلد، ومن **بين أهم الحرف** التي كانت متداولة بشكل كبير نذكر منها:

- **البناؤون** :وهم في أغلبهم من بلاد القبائل.

- **الكلاسون أو البياضة** :وهم الذين يقومون بمهمة طلاء الجدران بالجبس وهم من
الزنوج.
- **الصوابنية** : أو صناع الصابون وهم من بلاد القبائل كذلك.
- **الشكامجية** : أو صناع الأسلحة الذين كانوا يصنعون بطاريات وبنادق يستعملون فيها مسورات مستوردة من إيطاليا أو إسبانيا و انجلترا وهذه الصناعة هيمن عليها العنصر الكرغلي
- **الفرانين والجزارين والحمامية** :هم عادة من بني ميزاب.
- **الكواشة أو الخبازون** :هم الذين يصنعون الخبز، وهم من الجماعة الجيجلية.
- **الفكاهين** :الذين يبيعون الخضر والفواكه، وأشرف عليها البسكريون.
- **العطارون** :تولى الإشراف عليها الأسر الشريفية واحتكرتها الأسر البلدية والأسر الوافدة من الحواضر ومارسها اليهود بعد حرفة الصياغة.
- **الحراريون** :هم المختصون في صناعة المنتجات الحريرية، وقد اشتغل بها العنصر
الأندلسي من المسلمين واليهود
- **الصياغون** :الذين يصنعون الذهب والفضة والأحجار الكريمة، حيث كانت هذه الصناعة محتكرة من طرف اليهود، وذلك لما توفره لهم من أرباح مادية، وساعدهم فيذلك الأسرى المسيحيون [iv].

III. التنظيم التجاري في الجزائر خلال العهد العثماني

أولا : التجارة الداخلية

كانت المبادلات التجارية المحلية بين سكان الأرياف والمدن تنظم داخل أسواق

أسبوعية يتم فيها تبادل السلع بالنقود أو المقايضة، ومن أسواق مدينة الجزائر نذكر سوق باب عزون الذي يمتد إلى باب الوادي الذي كانت تميزه أسواق نشطة جدا: السوق الكبير،سوق الخراطين، سوق السمارين وسوق الرحبة سوق الزرع وهناك أيضا سوق آخر يمتد من وسط المدينة نحو المرسى ويشتمل على سوق السمن والقيسارية حيث تباع الكتب ويجتمع الخطاطون.(٧)

عرفت الأرياف هي الأخرى حركة تجارية واسعة فمنها الأفقية التي تتم في المناطق

الشمالية التلية ومنها العمودية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والقبائل التلية، وقد كانت الأسواق الأسبوعية تعقد في مختلف المناطق التلية.

وكانت **أهم تلك الأسواق موزعة على الجهات التالية:**

- **دار السلطان** :كانت الأسواق تقام بها في يوم من أيام الأسبوع في كل القيادات،

  والمدن التابعة لها مثل البليدة وبوفاريك.
- **بايلك التيطري** :تعقد فيها عدة أسواق منها العذاورة، وأولاد مختار، وأولاد عنان وأهمها

  سوق الربايع الواقعة جنوب المدية.
- **بايلك قسنطينة** :سوق أولاد عبد النور، والحراكتة، والسقنية، وتلاغمة.
- **بايلك الغرب** :توجد بها عدة أسواق منها الجعفرة بسعيدة، وأولاد عياد وأولاد الأكراد

  بالشلف، أما منطقة القبائل فاشتهرت بعدد أسواقها التي كانت تعقد في كل أعراشها.

ثانيا: التجارة الخارجية

كانت تتم مع أوروبا عن طريق الموانئ بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين،ومع إفريقيا عن طريق القوافل بواسطة الأهالي وحدهم يساعدهم من حين لآخر جماعة من اليهود وتشمل التجارة الخارجية ما يلي:

١ – الصادرات والواردات

اشتهرت الجزائر بإمكانيات اقتصادية متنوعة كانت أوروبا دوما في حاجة إليها،

حيث تمثلت صادرات الجزائر في الأصواف والجلود والعسل والشمع والحبوب والزيوت وكل أنواع الخضر والفواكه أما واردات الجزائر فتمثلت في الحبال والحديد والأخشاب والمعدات الحربية من قذائف وبارود وفولاذ ومدافع وأسلحة متنوعة، والتوابل والأرز والسكر والعطور والأمشاط والورق والصابون.

إن مجموع قيمة الواردات بلغت ٥٢٠١١٠١١١ دولار اسباني، ومجموع الصادرات

بلغت حوالي ٢٩٨١١١ دولار اسباني، مما يعني أن الميزان التجاري يشكو كل سنة من عجز قدره ٤٨٩٠١١١ دولار اسباني سنة ١٥٢٢.

الخلاصة :

ومن خلال دراستنا لموضوع التنظيم الاقتصادي للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني تمكننا من استخلاص جملة من النتائج وهي كالتالي:

شهدت الجزائر تطورا ملحوظا ومكانة لا بأس بها، إذ كانت الزراعة المورد الاقتصادي الهام لدى غالبية السكان لاسيما سكان الأرياف، إذ كانت الزراعة تقوم على ثلاثة أشكال من الملكية وهي الملكية الخاصة وملكية البايلك والملكية المشاعة، أما فيما يخص المحاصيل الزراعية فقد عرفت تنوعا بفعل التربة الخصبة وتوفر المجاري المائية، ورغم هذا التنوع في المحاصيل الزراعية إلا أنها عرفت في أواخر

العهد التركي عدة مشاكل تتعلق أساسا بعدم تحسين الأساليب والتقنيات الزراعية التي كانت أكثر بدائية، والظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري، أما تربية الحيوانات فكان يجري الاهتمام بها بشكل كبير لما تدره على الفلاح والبلاد من ثروة كبيرة أما فيما يخص الصناعة فكانت مكملة للنشاط الفلاحي، حيث اشتهر بعض الصناع بمهارتهم وحنكتهم في معالجة المواد الأولية، مما نتج عنها ظهور العديد من الحرف التي كانت منظمة على شكل هيئات حرفية تعمل على تلبية الحاجيات الضرورية للسكان، حيث اختصت كل فئة من فئات المجتمع في حرفة أو صناع معينة فمثلا اختص الأتراك في صناعة السفن، واليهود في صناعة الحلي والنقود، والأندلسيين في صناعة النسيج والبارود، وسكان القبائل في صناعة الصابون.

أما فيما يخص التجارة فكانت نوعين داخلية تجري داخل المدن بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف والتجارة الخارجية التي كانت مع معظم الدول العربية والأوروبية مما ساعد على تنوع صادرات وواردات الإيالة التجارية، إلا أنه في أواخر العهد العثماني أصبحت التجارة محتكرة من طرف اليهود[vi]، أما فيما يخص التجارة فكانت نوعين داخلية تجري داخل المدن بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف والتجارة الخارجية التي كانت مع معظم الدول العربية و الأوروبية.